

## -4-

## السياسة

إحدى مهماتي المفضلة في عملي كعضو في مجلس الشيوخ استضافة لقاءات الأهالي المحليين. عقدت تسعة وثلاثين اجتماعا خلال عامي الأول في الكونغرس، في مختلف أرجاء النيوي، بدءا بالبلدات الصغيرة، مثل أنا، والضواحي المزدهرة، مثل نابريفيل، وانتهاء بالكنايس المخصصة للسود في ساوث سايد والجامعة في روك ايلند. ليس ثمة استعراضات احتفالية هنا. إذ يتصل الموظفون العاملون معي بالمدرسة الثانوية المحلية، أو بالمكتبة، أو الكلية المتوسطة ليأخذوا الموافقة على استضافة اللقاء. وقبل أسبوع أو نحوه، نعلن عن المناسبة في الصحيفة المحلية، وفي نشرات الكنيسة، وفي الإذاعة. وفي اليوم الموعد أحضر قبل نصف ساعة لأتبادل الحديث مع زعماء البلدة ومن ثم نناقش القضايا المحلية، مثل طريق بحاجة إلى تعبيد أو التخطيط لإقامة مركز جديد للمسنين. وبعد التقاط بعض الصور، ندخل القاعة حيث ينتظر الأهالي. أصافح الأيدي في الطريق إلى المنصة، المكونة عادة من منبر وميكرفون وزجاجة ماء وعلم أمريكي على حامل. ثم أجيء طوال ساعة من الزمن تقريبا عن الأسئلة التي أرسلت إلي في واشنطن.

يتفاوت حجم الحضور في هذه اللقاءات بين خمسين وألفين. لكن بغض النظر عن العدد أشعر بالامتنان لمراى هؤلاء الناس. فهم عينة نموذجية تمثل المقاطعات والمناطق التي نزرورها: جمهوريون وديمقراطيون، شيب وشبان، سمان ونحاف، سائقو شاحنات وأساتذة جامعات، وربات بيوت، ومحاربون قدماء، ومدرسون، ووكلاء تأمين، ومحاسبون قانونيون، وسكرتيرات، وأطباء، وعاملون في الخدمة الاجتماعية. وهم عموما مهذبون ويصفون بانتباه، حتى حين يختلفون في الرأي معي (أو مع بعضهم بعضا). أما أسئلتهم فتتعلق بصفات الأدوية، والعجز في الميزانية، وحقوق الإنسان في ميانمار، والإيثانول، وأنفلونزا الطيور، وتمويل المدارس، وبرنامج الفضاء. وكثيرا

ما تدهشني وتفاجئني أسألتهم: شابة شقراء من قلب الريف تناشد بأسلوب عاطفي مؤثر الحكومة التدخل في دارفور، أو عجوز أسود من سكان الأحياء الداخلية يختبرني في مجال الحفاظ على التربة.

حين أنظر إلى المحتشدين، أشعر بنوع من التشجيع. أرى في ملامحهم الجد والاجتهاد في العمل. والأمل في طريقة تعاملهم مع أولادهم. الوقت الذي أقضيه معهم يشبه غطسة في نبع منعش. فأحس بعد ذلك أنني تطهرت، وأرضى عن العمل الذي اخترته.

في نهاية اللقاء، يأتي الحاضرون عادة لمصافحتي أو التقاط الصور، أو دفع أولادهم ليطلبوا توقيعي على دفاتر مذكراتهم. يدسون أوراقا في يدي - مقالات، بطاقات النشاط التجاري، ملاحظات مكتوبة بخط اليد، أوسمة الخدمة في القوات المسلحة، أيقونات دينية، تعاويذ تجلب الحظ السعيد. أحيانا يمسك أحدهم بيدي ويخبرني أن أماله عظيمة في، لكنه قلق من أن واشنطن سوف تغيرني وسأصبح مثل الباقين في السلطة.

كانوا يقولون لي: نرجو أن تبقى كما أنت.

نرجوك لا تخيب رجاءنا.

من تقاليدنا الأمريكية أن نعزو المشكلة في سياستنا إلى نوعية السياسيين. في بعض الأحيان يعبر عن ذلك بلغة خاصة: الرئيس مافون، السيناتور الفلاني متشرد ومتسول. في أحيان أخرى، تصدر إدانة أوسع نطاقا: «جميعهم مهتمون بمصالحهم الخاصة» ويستنتج معظم الناخبين أن الجميع في واشنطن «يلعبون السياسة»، أي أن التصويت أو المواقف تتخذ على النقيض من الضمير، وتعتمد على مساهمات الحملات الانتخابية أو الاستطلاعات أو الولاء للحزب، لا على محاولة فعل ما هو صائب وصحيح. وفي كثير من الأحيان، توجه أقصى الانتقادات من صفوف المعسكر الذي ينتمي إليه السياسي، الديمقراطي الذي «لا يمثل شيئا» أو «الجمهوري بالاسم فقط» وكلها تؤدي إلى نتيجة واحدة: إذا أردنا إحداث تغيير في واشنطن فعلينا طرد الأندال والأشرار.

ومع ذلك، نبقى الأندال والأشرار حيث هم، فمعدل إعادة انتخاب أعضاء مجلس النواب يبلغ زهاء 96%.

يمكن للمختصين في العلوم السياسية تقديم عدد من الأسباب لهذه الظاهرة. ففي عالم اليوم الذي تتصل أجزاءه بعضها ببعض، يصعب اختراق وعي الناخبين الذين تشغلهم أمور الحياة وتشتت انتباههم. ونتيجة لذلك، ينحصر الفوز في ميدان السياسة في مجرد شهرة الأسماء، ولهذا السبب يقضي معظم المرشحين وقتاً طويلاً بين الانتخابات للتأكد من أن أسماءهم تتكرر مراراً، في قص الشرائط الحريرية أو مواكب الرابع من تموز/ يوليو أو في برامج أحاديث الصباح يوم الأحد. هنالك ميزة معروفة يتمتع بها المرشح وتجلب التمويل والتبرعات، لأن مجموعات الضغط التمثيلية — على اليمين أو اليسار — تميل إلى التأييد حين يتعلق الأمر بالمساهمات السياسية. وهنالك دور لإعادة رسم حدود الدوائر الانتخابية في عزل وحماية مجلس النواب من التحديات المهمة: في هذه الأيام، يرسم الحزب الحاكم حدود كل منطقة انتخابية للكونغرس بدقة الكمبيوتر لضمان وجود أغلبية واضحة للديمقراطيين أو الجمهوريين داخل تخومها. وفي الحقيقة، ليس من المبالغة القول إن معظم الناخبين لم يعودوا يختارون ممثليهم؛ بل على العكس، الممثلون هم الذين يختارون ناخبهم.

هنالك عامل آخر يؤثر في هذا السياق، نادراً ما ذكر لكنه يساعد في تفسير السبب الذي يجعل استطلاعات الرأي تظهر باستمرار كراهية الناخبين للكونغرس ومحبتهم لأعضائه. وربما يصعب تصديق حقيقة أن معظم السياسيين يتمتعون بشخصيات محببة إلى النفس.

من المؤكد أنني وجدت ذلك يصدق على زملائي الأعضاء. فكل منهم يجسد صفة رائعة في اللقاءات الثنائية — إذ يصعب علي العثور على «راوية» أفضل من تيد كنيدي أو ترينت لوت، أو أسرع بديهة وأذكى وأظرف من كينت كونراد أو ريتشارد شيلبي، أو أكثر دفئاً ووداً من ديببي ستاينو أو ميل مارتينيز. كقاعدة عامة، ثبت أن هؤلاء أذكاء ومجدون يتمتعون بعمق التفكير والاستعداد لتكريس ساعات طويلة، وانتباه مركز على القضايا المؤثرة في ولاياتهم. أجل، هنالك أيضاً أولئك الذين

يشبهون النمط المعروف، الذين يتكلمون دون توقف أو يستأسدون على موظفيهم ومساعدتهم؛ كلما طالت المدة التي أقضيها في قاعة المجلس، تزداد قدرتي على تحديد العيوب والمثالب التي نعاني منها جميعاً كأعضاء بدرجات متفاوتة - طبع سيئ هنا، عناد أو تيه وخيلاء هناك. لكن على الأغلب، يبدو أن حاصل هذه السمات والصفات في المجلس لا يزيد عن ذلك الذي نجده في أي شريحة عشوائية من السكان عموماً. وحتى عندما أتحدث مع أولئك الزملاء الذين اختلف معهم اختلافاً عميقاً، يفاجئني فيهم إخلاصهم وصدقهم - رغبتهم في عمل الصواب وجعل بلادهم أفضل حالاً وأكثر قوة؛ وفي تمثيل ناخبهم وتجسيد قيمهم بأقصى درجة من الإخلاص تسمح بها الظروف.

إذن، ما الذي جعل هؤلاء الرجال والنساء يبدون شخصيات متجهمه ومتشدة وعنيدة وغادرة، ووضيعة ودينية أحياناً، في نشرات الأخبار المسائية؟ ما الخطأ في العملية الذي منع الأشخاص العقلانيين والمنطقيين وأصحاب الضمير من أداء المهمات الضرورية للأمة؟ كلما طالت خدمتي في واشنطن، زاد عدد الأصدقاء الذين أراهم يبحثون في وجهي عن ملامح التغيير وعن أمارات التباهي والتفاخر الجديدة، وعن علامات تلمح لأي ولع بالجدل أو الحذر والاحتراس والتحفظ. بدأت تقحص ذاتي بطريقتي الخاصة؛ فوجدت بعض السمات التي أتناقشها مع زملائي الجدد، وتساءلت: ما الذي يحول دون تحولي إلى سياسي نمطي من النوع الشائع في الأفلام التلفزيونية الرديئة؟

تمثلت إحدى نقاط الانطلاق لاستقصائي في فهم طبيعة الطموح، ففي هذا المجال على الأقل يتباين أعضاء مجلس الشيوخ. قلة من الناس ينتهي بهم المطاف أعضاء في مجلس شيوخ الولايات المتحدة صدفة؛ فعند الحد الأدنى، يتطلب ذلك قدراً من جنون العظمة، اعتقاداً بأنك من بين جميع الموهوبين في ولايتك، مؤهل بدرجة فريدة للتحدث باسمهم؛ اعتقاداً قوياً بأنك على استعداد لتحمل العملية التي ترفع الروح المعنوية حيناً، وتسبب الحزن والكدر أحياناً، والسخيفة إلى حد ما دوماً، التي ندعوها الحملات الانتخابية.

فضلاً عن أن الطموح وحده لا يكفي. فمهما كان تشابك البواعث، المقدسة والمدنسة، التي تدفعنا نحو هدف عضوية مجلس الشيوخ، لا بد أن يظهر أولئك الذين نجحوا في تحقيقه تصميمًا عنيدًا وملتزمًا، مع تجاهل صحتهم وعلاقاتهم وتوازنهم الذهني والنفسي، وكرامتهم غالبًا. بعد انتهاء حملتي الانتخابية الأولية، أتذكر أنني نظرت إلى الروزنامة وأدركت أنني طوال سنة ونصف السنة، لم آخذ سوى سبعة أيام استراحة. في حين عملت في العادة مدة تراوحت بين اثنتي عشرة وست عشرة ساعة في اليوم. ولم يكن ذلك من الأمور التي أفخر بها. فقد أشارت ميشيل مرارا خلال الحملة الانتخابية إلى أن ذلك ليس أمراً عادياً.

لكن لا الطموح ولا التصميم على هدف وحيد يفسران سلوك السياسيين. هنالك عاطفة انفعالية مرافقة، ربما تكون أكثر عمقا وبالتأكيد أشد تدميراً، عاطفة تمسك بخناقك بعد الدوار الناجم عن إعلان ترشيحك رسمياً، ولا تفك أسرك إلا بعد يوم الانتخابات. هذه العاطفة هي الخوف. الخوف لا من الخسارة فقط، على الرغم من تأثيرها السيئ، بل من التعرض لإذلال كامل ساحق.

على سبيل المثال، ما زالت تعذبني ذكرى خسارتي الوحيدة في السياسة، تلك الهزيمة النكراء عام 2000 على يد المرشح الديمقراطي السيناتور بوبي روش. كان سابقاً حدث فيه فعلاً كل شيء سيئ يخطر على البال، حيث تضاعفت أخطائي بالمآسي وتضخمت بالملاهي. فبعد أسبوعين اثنين من إعلان ترشيحي، وليس معي من المال سوى بضعة آلاف من الدولارات، فوضت مؤسسة مهمة إجراء أول استطلاع للرأي واكتشفت أن اسم منافسي معروف بنسبة 90% في حين لم يتجاوز اسمي نسبة 11%. أما معدل الموافقة عليه فبلغ زهاء 70% - ولم يتجاوز المعدل بالنسبة لي 8%. وبتلك الطريقة تعلمت واحدة من أهم القواعد المؤسسة للسياسة الحديثة: قم بإجراء استطلاع للرأي قبل أن تعلن ترشيحك.

ساعات الأمور بسرعة منذ تلك النقطة. في تشرين الأول / أكتوبر حين كنت في طريقي إلى اجتماع بهدف تأمين موافقة بعض مسؤولي الحزب الذين لم يؤيدوا منافسي بعد، سمعت خبراً في الإذاعة يقول إن ابن السيناتور روش قتل على يد اثنين

من تجار المخدرات خارج منزله. صدمت وحزنت وشعرت بالتعاطف مع السيناتور، وأوقفت حملتي الانتخابية مدة شهر.

وخلال عطلة أعياد الميلاد، بعد أن سافرت إلى هاواي في رحلة قصيرة مدتها خمسة أيام لزيارة جدي وتجديد علاقتي مع ميشيل وابنتي ماليا (التي بلغت ثمانية عشر شهرا آنذاك)، دعي مجلس شيوخ الولاية إلى جلسة خاصة للتصويت على تشريع لضبط السلاح. ولأن ماليا كانت مريضة وتعذر عليها السفر بالطائرة، تغيبت عن التصويت فسقط مشروع القانون. وبعد يومين، نزلت من الطائرة في الصباح (بعد رحلة ليلية) في مطار اوهارا، لأجد طفلة تبكي، وزوجة لا تكلمني، وقصة على الصفحة الأولى في «شيكاغو تريبيون» تقول: إن مشروع قانون ضبط الأسلحة الذي فشل كان بحاجة إلى بضعة أصوات، أما سيناتور الولاية والمرشح لعضوية الكونغرس أوباما فقد «قرر البقاء في إجازة» في هاواي. اتصل بي مدير حملتي الانتخابية وذكر أن الدعاية المحتملة لمنافسي سوف تظهر قريبا: أشجار نخيل، ورجل يجلس مسترخيا على مقعد الشاطئ ويرشف من قدح الكوكتيل المثلوج، ونغمات حاملة لغيثار يعزف في الخلفية، وفجأة يصرخ صوت مجلجل: «في حين تعاني شيكاغو من أعلى معدل للجريمة في تاريخها، هاهو باراك أوباما...».

قاطعته هنا بعد أن فهمت مقصده.

وهكذا، في منتصف الحملة الانتخابية عرفت في داخلي أنني سأخسر. ومنذ ذلك الحين كنت أستيقظ كل صباح وقد غمرني شعور غامض بالهلع، مدركا أن علي قضاء النهار مبتسما ومصافحا الأيدي ومنتظاهرا بأن كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة. في الأسابيع القليلة السابقة على الانتخابات التمهيدية، استعادت حملتي بعض الزخم: أبلت بلاء حسنا في المناظرات التي غطتها وسائل الإعلام أحيانا، حيث تابعت بطريقة إيجابية اقتراحاتي فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليم، بل تلقيت تأييدا من «شيكاغو تريبيون» لكنه جاء ضعيفا جدا ومتأخرا جدا. ثم اكتشفت أن السباق قد بدأ وخسرت بفارق واحد وثلاثين نقطة.

لا أقصد أن السياسيين وحدهم يعانون مثل هذه الخيبات. لكنهم خلافا لمعظم الناس الذين يستطيعون لعق جراحهم في السر، يخسرون علنا وعلى رؤوس الأشهاد. يجب عليك إلقاء خطبة تعترف فيها بالهزيمة في قاعة غادرها نصف الحضور، وأمارات الشجاعة يجب أن تلو وجهك وأنت تواسي المساعدين والأنصار، وتوجه عبارات الشكر إلى كل من قدم المساعدة، وتقدم الطلبات المحرجة لمزيد من العون في سداد الديون. أنت تؤدي هذه المهمات على أفضل وجه، لكن بغض النظر عما تقوله لنفسك - مدى اقتناعك بأن سبب الخسارة يعود إلى التوقيت السيئ أو الحظ العاثر أو نقص المال - فإن من المستحيل ألا تشعر على أحد المستويات وكأن المجتمع بأسره رفضك شخصيا، وأنت لا تملك المؤهلات والسماوات الضرورية للنجاح، وتظن أن كلمة (فاشل) تومض في أذهان الناس كلما شاهدوك في أي مكان تذهب إليه. هذه المشاعر لم يجتربها معظم الناس منذ مرحلة المدرسة الثانوية، حين رفضتك صديقتك هازئة أمام صاحباتها، أو أخطأت خطأ ذريعا في إحدى المباريات - تلك الأنواع من المشاعر التي ينظم البالغون الراشدون حياتهم بحكمة وحصافة لتجنبها.

تخيل إذن تأثير هذه العواطف الانفعالية ذاتها على سياسي مشهور، نادرا ما فشل (خلافا لي) في حياته - كان لاعبا أساسيا وموهوبا في المدرسة الثانوية، ونال في صفه أعلى الدرجات (وألقى الخطبة الوداعية عند التخرج)، في حين كان أبوه عضوا في مجلس الشيوخ أو أميرالا، وكرر على مسامعه منذ الطفولة أن مستقبلا عظيما ينتظره. أتذكر حديثا مع مدير تنفيذي في إحدى الشركات كان نصيرا متحمسا لنائب الرئيس آل غور خلال السباق الرئاسي عام 2000. كنا نجلس في مكتبه الفخم، المطل على منهاتن، حين أخذ يصف لي لقاء معه بعد زهاء ستة أشهر من الانتخابات، عندما سعى وراء المستثمرين لتمويل مشروعه التلفزيوني الذي كان في مهده آنذاك.

قال لي المدير: «بدا الأمر غريبا. فهذا هو هنا، نائب رئيس سابق، وكان قبل بضعة أشهر على وشك أن يصبح أقوى رجل على الكوكب الأرضي. خلال الحملة الانتخابية، كنت ألتقي اتصالاته في أي وقت، وأعيد ترتيب جدول مواعيدي كلما أراد الاجتماع بي. لكن فجأة، بعد الانتخابات، لم أستطع منع نفسي حين يدخل مكتبي من الشعور بأن

اللقاء معه عبء ثقيل. كرهت الاعتراف بذلك، لأنني أحبه فعلاً. لكنه، على مستوى من المستويات، لم يكن آل غور، نائب الرئيس. بل مجرد واحد من مئات الأفراد الذين يأتون لمقابلتي كل يوم سعياً وراء المال، وهذا ما جعلني أدرك مدى المنحدر الشاهق الذي تقفون أنتم السياسيون على حافته»

منحدر شاهق، وهاوية سحيقة. خلال السنوات الخمس الماضية، أظهر آل غور حجم الرضى والقناعة والتأثير الذي تقدمه الحياة بعد الخروج من معترك السياسة، وأظن أن المدير التنفيذي لا يزال يتلقى اتصالات وزيارات نائب الرئيس السابق بتشوق. ومع ذلك أتخيل أن آل غور استشعر حتماً بعد خسارة انتخابات عام 2000، التغيير الذي أصاب صديقه. فعندما جلس هناك، وطرح فكرته عن مشروعه التلفزيوني، وحاول تحسين الوضع السيئ إلى أقصى حد، فكر بالتأكيد بمدى سخف وعبثية الظروف التي وجد نفسه فيها؛ كيف خسر كل شيء بعد حياة حافلة بالعمل والنشاط بسبب تذبذب في التصويت لم يأت لمصلحته، في حين جلس قبالة صديقه المدير وعلى وجهه ابتسامة استعلاء، مع أن شركته ربما لم تحقق نجاحاً تجارياً باهراً، وربما تراجعت أسعار أسهمها أو اتخذ قراراً استثمارياً متهوراً، ومع ذلك يفخر بإنجازاته، ويتمتع بتعويض مالي كبير، ويمارس سلطته ونفوذه. العدالة غائبة، لكن غيابها لن يغير الحقائق فيما يتعلق بنائب الرئيس السابق. وعلى شاكلة معظم الذين عملوا في المجال العام، عرف آل غور ما الذي ينتظره عندما قرر الترشح. ففي السياسة يمكن أن تكرر العمل مرة ثانية لكن ليس فيها مكان إلا للأوائل.

\* \* \*

معظم خطايا السياسة مشتق من هذه الخطيئة الكبرى - الحاجة الماسة إلى الفوز، وضرورة عدم الخسارة. من المؤكد أن ذلك هو جوهر المسعى لجمع المال. قبل القوانين الناظمة لتمويل الحملات الانتخابية والمراسلين المتطفلين الفضوليين، كان المال هو الذي يصنع السياسة بواسطة الرشى السافرة؛ وكان بمقدور السياسي التعامل مع مال حملته كأنه حسابه المصرفي الخاص ويقبل الدعوات للولائم المترفة؛ وشاعت المكافآت الضخمة المقدمة من الساعين للنفوذ، واستطاع من يقدم أعلى سعر

صياغة القانون والتشريع. وإذا صدقت التقارير الصحفية التي ظهرت حديثا، فإن هذه الأشكال الفاحشة من الفساد لم تختف عن الساحة كليا؛ وعلى ما يبدو، ما يزال في واشنطن من يعدون السياسة وسيلة للفنى وسلما للشراء، وفي حين لا يصل غباؤهم عموما إلى حد قبول مبالغ مالية صغيرة، إلا أنهم على أتم الاستعداد للاهتمام بالمساهمين وتملقهم ومحاباتهم إلى أن يآزف الوقت المناسب أخيرا للانضمام إلى جماعات الضغط المربحة وتمثيل مصالحها.

لكن في معظم الأحيان، لا يمارس المال نفوذه على السياسة بهذه الطريقة. فقلة من جماعات الضغط تعرض مالا أو تقدم رشى بشكل سافر إلى المسؤولين المنتخبين. فهي ليست مضطرة لذلك. لأن نفوذها يأتي ببساطة من صلتها التي تفوق بقوتها صلة الناخبين العاديين بهم، وامتلاكها معلومات لا يعرفونها، وتمتعها بقوة التحمل والجلد والدأب حين يتعلق الأمر بترويج بند غامض في قانون الضرائب يغل مليارات الدولارات على عملائها ولا يأبه له الآخرون.

فيما يتعلق بالسياسيين، لا يمثل المال الهدف المقصود دوما. فمعظم أعضاء مجلس الشيوخ، على الأقل، من الأثرياء أصلا. بل يعني المحافظة على المكانة والسلطة؛ وترهيب المنافسين والمتحدين وإبعاد شبح الخوف. لا يمكن للمال أن يضمن الفوز - فهو لا يستطيع شراء العاطفة، أو الشخصية الكاريزمية الآسرة، أو القدرة على رواية قصة بأسلوب ممتع. لكن في حالة الافتقار إلى المال، والإعلانات الدعائية التلفزيونية التي تستهلكه كله، سوف تخسر الانتخابات حتما.

حجم المبالغ المالية المستخدمة يحبس الأنفاس، خصوصا في السباقات التي تجري في الولايات الكبرى التي تتعدد فيها الأسواق الإعلامية. فحين كنت في مجلس شيوخ إلينوي، لم أضطر إلى إنفاق أكثر من مئة ألف دولار على السباق؛ وفي الحقيقة، اشتهرت بالاعتدال واتباع الأساليب القديمة حين يتعلق الأمر بجمع التبرعات، وشاركت في تمرير أول تشريع لتنظيم تمويل الحملات الانتخابية طوال خمسة وعشرين عاما، ورفضت الولايم من جماعات الضغط، والشيكات من الجماعات المؤيدة للصيد والمدافعة عن مصالح شركات التبغ. وحين قررت الترشح لعضوية مجلس الشيوخ، اضطر مستشاري

الإعلامي، ديفيد اكسلرود، أن يشرح لي حقائق الحياة. واعتمدت خطة حملتنا على ميزانية هزيلة أتى معظمها من الأنصار والمؤيدين على مستوى القاعدة الشعبية و«الإعلام المكتسب» - أي القدرة على صنع أخبارنا بأنفسنا. ومع ذلك، أبلغني ديفيد أن أسبوعاً من الإعلانات الدعائية التلفزيونية في سوق وسائل الإعلام في شيكاغو سيكلف زهاء نصف مليون دولار. أما الدعاية للحملة في بقية أرجاء الولاية مدة أسبوع فتكلف حوالي ربع مليون دولار. وبذلك، تبلغ الميزانية النهائية للانتخابات التمهيدية، بعد حساب تكلفة أربعة أسابيع من الدعاية التلفزيونية، والمصروفات العامة ورواتب الموظفين والمساعدين في حملة تشمل الولاية بأسرها، زهاء خمسة ملايين دولار. وعلى افتراض أنني سأفوز في الانتخابات التمهيدية، سوف أحتاج بعد ذلك إلى جمع عشرة أو خمسة عشر مليوناً إضافية للانتخابات العامة.

عدت إلى البيت تلك الليلة لأكتب قائمة بأسماء جميع الأشخاص الذين يمكن أن يساهموا في الحملة. ووضعت جانب اسم كل منهم الحد الأعلى من المبلغ الذي أستطيع دون حرج طلبه منه.

إجمالي المبلغ وصل إلى خمسمائة ألف.

في غياب الثروة الشخصية، هنالك سبيل واحد لجمع المال المطلوب لخوض سباق الترشح للكونغرس الأمريكي: يجب أن تطلبه من الأثرياء والموسرين. في الأشهر الثلاثة الأولى من الحملة، كنت أغلق باب الغرفة وأجلس مع مساعدي لشؤون التبرعات وأتصل بالمتبرعين الديمقراطيين السابقين. لم يكن الأمر ممتعاً أبداً. بعضهم كان يغلق الخط في وجهي. وفي أحيان كثيرة كانت السكرتيرة تتسلم رسالتي وتعدني بالاتصال لاحقاً، لكنها لا تفعل، فأتصل أنا مرتين أو ثلاثاً إلى أن أتخلى عن المحاولة أو يجيبني الشخص المعني ويرفض بأسلوب مهذب. بدأت أختلق الأعذار لتجنب اللقاءات خلال هذه الاتصالات - الدخول إلى الحمام، الاستراحة لشرب القهوة، تنقيح خطبة التعليم للمرة الثالثة أو الرابعة. في بعض الأحيان خلال هذه الجلسات فكرت بجدي، الذي عمل في منتصف العمر في بيع بوالص التأمين على الحياة لكنه لم يكن يصيب نجاحاً فيه. وتذكرت تبريحه كلما حاول ترتيب مواعيد مع

أشخاص يفضلون قلع أضرارهم على التحدث مع مندوب التأمين، إضافة إلى نظرات الاستهجان التي يتلقاها من جدتي، التي كسبت قدرا أكبر من المال مقارنة به طوال حياتهما الزوجية.

عرفت أكثر من أي وقت آخر ما شعر به جدي آنذاك.

عند نهاية الشهور الثلاثة، لم يزد المبلغ الذي جمعته الحملة عن ربع مليون دولار — أي أقل بكثير من الحد الأدنى. وما زاد الطين بلة أن السباق أبرز ما يعده الكثير من السياسيين أسوأ كوابيسهم: خصم ذاتي التمويل متخم الجيوب كان اسمه بليز هول، باع نشاطه التجاري المالي إلى غولدمان ساكس قبل بضع سنوات بمبلغ 531 مليون دولار. ومما لا شك فيه أنه امتلك رغبة حقيقية، وإن لم تكن محددة، في خدمة وطنه، وكان وفقا لجميع المعايير رجلا لامعا ذكيا. لكنه عانى خجلا مؤلما في الحملة الانتخابية، وبدا من أسلوبه الغريب الجواني وكأنه أمضى معظم عمره وحيدا أمام شاشة الكمبيوتر. وأحسب أنه مثل الكثيرين، ظن أن السياسي — خلافا للطبيب أو قائد الطائرة أو السباك — لا يتطلب خبرة خاصة في أي شيء نافع، وأن رجل أعمال مثله قادر على الأداء والإنجاز على الأقل بمستوى، وربما أفضل من أي سياسي محترف شاهده على شاشة التلفزيون. في الحقيقة، عد السيد هول تضلعه من الأرقام مصدر نفع وقوة لا يقدر بثمن: في إحدى مراحل الحملة كشف أمام أحد المرشحين عن معادلة رياضية وضعها للفوز في الحملات الانتخابية، خوارزمية تبدأ على النحو التالي:

$$\text{الاحتمال} = 1 / (1 + \text{المصروفات} \times (-1) \times (-9659056 + 3 \times \text{ثقل الانتخابات العامة}) \times \dots (1,92380219)$$

وتنتهي بعدد من العوامل التي يتعذر فك شيفرتها.

جعل ذلك كله من السهل إلحاق الهزيمة بمنافسي السيد هول — لكن في صباح أحد أيام شهر أبريل أو مايو، حين خرجت من المراب الدائري في المجمع السكني حيث أقيم وتوجهت نحو المكتب، استقبلني صف خلف صف من اللافتات القماشية الكبيرة الملونة بالأحمر والأبيض والأزرق، كتب عليها: بليز هول إلى مجلس الشيوخ.

شاهدت اللافتات على امتداد خمسة أميال في كل شارع وكل طريق سريع وكل اتجاه وركن، على واجهات محلات الحلابة وعلى الأبنية المهجورة وأمام مواقف الحافلات وخلف طاوولات متاجر البقالة - لافتات هول انتشرت في كل مكان، مثل زهور الربيع في حقل أخضر.

هنالك قول شائع في ميدان السياسة في الينوي: «اللافتات لا تدلي بأصواتها»، أي أنك لا تستطيع الحكم على نتيجة السباق الانتخابي من عدد لافتات المرشح. لكن لم يشاهد أحد في الينوي خلال مسار الحملات الانتخابية مثل هذا العدد من اللافتات واللوحات الإعلانية التي وضعها السيد هول في يوم واحد، أو الكفاءة المرعبة لطاقمه من العمال المأجورين في وضع ورفع لافتات هول في حدائق جميع البيوت خلال أمسية واحدة. بدأنا نقرأ عن زعماء بعض أحياء السود الذين قرروا فجأة أن السيد هول هو المدافع عن الأحياء الداخلية في المدن، وبعض الزعماء في أقاصي الولاية الذين امتدحوا دعم السيد هول للمزارع العائلية. ثم هناك الإعلانات الدعائية التلفزيونية، التي استمرت ستة أشهر كاملة حتى يوم الانتخابات، على كل محطة في كل أرجاء الولاية على مدار الساعة - بليز هول مع المسنين، بليز هول مع الأطفال، بليز هول على استعداد لإنقاذ واشنطن من هيمنة المصالح الخاصة. وبحلول كانون الثاني/يناير 2004، احتل المركز الأول في استطلاعات الرأي، وبدأ أنصاري يتصلون بي مطالبين بإلحاح أن أفعل شيئاً، وأن أظهر على شاشة التلفزيون فوراً وإلا سيضيع كل شيء.

ماذا كان بمقدوري أن أفعل؟ قلت مفسراً: إن صافي الموجودات لدي سلبي، وذلك خلافاً للسيد هول. وفي حالة حدوث أفضل السيناريوهات، فإن حملتنا لديها ما يكفي من المال للاستمرار أربعة أسابيع بالضبط من الإعلانات التلفزيونية، وبسبب هذه الحقيقة، فإن من غير المنطقي أن ننفق ميزانية الحملة كلها في شهر آب/أغسطس. كنت أقول للأنصار والمؤيدين: عليكم التحلي بالصبر. تشبثوا بالثقة. لا تدعوا الهلع يسيطر عليكم، ثم أقلل خط الهاتف، وأنظر عبر النافذة، فأشاهد عربة الدعاية التي يتجول بها هول في أرجاء الولاية، كبيرة كالباحرة التي تمخر عباب المحيط، وأسأل نفسي هل حان الوقت للهلع.

كنت أكثر حفا من معظم المرشحين في مثل هذه الظروف. فلسبب من الأسباب بدأت حملتي تولد تلك السمة الغامضة المراوغة المميّزة للزخم والأزيز؛ وأصبح من الدارج أن يروج المتبرعون الأثرياء قضيتي، في حين بدأ المتبرعون الأقل ثراء يرسلون «شيكاتهم» عبر الإنترنت بوتيرة لم نتوقعها أبدا. والمفارقة أن الحصان الأسود الذي مثلته وفر لي الحماية من أخطر الشرك والمآزق المصاحبة لجمع التبرعات: معظم لجان العمل السياسي في الشركات تجنبنتني، ولم أكن مدينا لها بشيء؛ والقلة التي عبرت فعلا عن دعمها، مثل عصبة الناخبين المحافظين، كانت تمثل نمطيا القضايا التي التي آمنت بها وناضلنا من أجلها طويلا. ما زال السيد هول يتفوق علي في مجال الإنفاق بنسبة ستة إلى واحد. لكن يعود إليه فضل عدم عرض أي إعلان دعائي سلبي ضدي (وربما شعر بالندم لذلك). النقاط التي حصلت عليها في استطلاعات الرأي ظلت ضمن مسافة قريبة من نقاطه، وفي الأسابيع الأخيرة من الحملة، حين بدأت دعايتي التلفزيونية ونقاطي بالارتفاع، تفجرت حملته عندما ظهرت مزاعم تشير إلى شجار عنيف مع زوجته السابقة.

وهكذا، لم يمثل الافتقار إلى الثروة أو دعم وتأييد الشركات المهمة حاجزا حال بيني وبين النصر. ومع ذلك، لا أستطيع الافتراض أن السعي إلى المال لم يغيرني بطريقة ما. من المؤكد أنه استأصل أي إحساس بالخجل عانيته ذات مرة عند الطلب من الغرباء التبرع بمبالغ مالية كبيرة. وبحلول نهاية الحملة، غابت المضايقة والهدر اللذان صاحبا ذات مرة اتصالاتي الهاتفية التوسلية. دخلت المعمة وحاولت رفض الإجابة بلا.

لكن ما أقلقني تغيير آخر. فقد وجدت نفسي أقضي وقتا متزايدا مع الأغنياء والنافذين - وشركاء في المؤسسات القانونية، ومسؤولي بنوك الاستثمار، ومديري صناديق التحوط، ورأسماليين من أصحاب المشروعات التجارية. على وجه العموم كانوا أذكيا وبارعين ومثيرين للاهتمام، ومتضلعين من السياسة العامة، وليبراليين في سياستهم، ولا ينتظرون أكثر من أن تسمع آراؤهم مقابل أموالهم. لكنهم عبروا، بطريقة موحدة تقريبا، عن وجهات نظر طبقتهم: نسبة الواحد

بالمائة من أصحاب أعلى دخل، القادرين على دفع ألفي دولار إلى مرشح سياسي. كانوا يؤمنون بالسوق الحر والنظام التعليمي القائم على الكفاءة والأهلية والقدرة (لا على المزايا الطبقية أو المالية)؛ وصعب عليهم تخيل وجود أي آفة اجتماعية لا يمكن معالجتها بالدرجات العالية في اختبار دخول الجامعة. وعيل صبرهم من السياسة الحمائية، وعدوا النقابات متعبة ومسببة للمشكلات، وتعاطفوا على نحو خاص مع الذين تأثرت حياتهم تأثرا جذريا بحركة رأس المال العالمية. ومعظمهم من المؤيدين العنيدين لإباحة الإجهاض وضبط السلاح، وترأدهم شكوك غامضة حول العاطفة الدينية العميقة.

وعلى الرغم من تلاقي وجهات نظرنا تجاه العالم بطرق عديدة - درسنا في المدارس ذاتها، وقرأنا الكتب نفسها، وشعرنا بالقلق نفسه على أولادنا - إلا أنني وجدت نفسي أتجنب بعض الموضوعات خلال الحوار معهم، محاولا إخفاء الخلافات المحتملة، وتوقع آمالهم وطموحاتهم. في القضايا الجوهرية كنت صريحا ومباشرا؛ لم أواجه مشكلة في إبلاغهم بأن التخفيضات الضريبية التي تلقوها من جورج بوش يجب عكسها. وكنت أحاول بقدر ما أستطيع أن أتقاسم معهم وجهات النظر التي سمعتها من شرائح أخرى من الناخبين: الدور المشروع للدين في السياسة، مثلا، أو المدلول الثقافي العميق للسلاح في المناطق الريفية من الولاية.

ومع ذلك، أعرف أنني أصبحت، كعاقبة لجمع التبرعات، أكثر شبها بالمتبرعين الأثرياء الذين التقيت بهم، بمعنى أنني قضيت مزيدا من الوقت بعيدا عن الكفاح، خارج عالم الجوع والإحباط والخوف والتهور واللاعقلانية، عالم المشقة التي يعانيتها 99% من السكان الآخرين - أي عالم الناس الذين دخلت الحياة العامة من أجل خدمتهم. وبطريقة أو بأخرى، أظن أن هذا يصدق على أعضاء مجلس الشيوخ جميعا: كلما طال عهدك بالعضوية، ضاق مدى تفاعلاتك. لربما تحاول منع ذلك عبر الاجتماعات مع الأهالي المحليين وجولات الإصغاء والاستماع للمواطنين والتوقف في الأحياء القديمة. لكن جدول مواعيدك يملئ عليك أن تتحرك في مدار مختلف عن معظم الناس الذين تمثلهم.

ومع اقتراب السباق التالي، ربما يدعوك صوت جواني قائلاً: ليس من الضروري أن تعاني مرة أخرى كل شقاء وعذاب جمع المبالغ الصغيرة من المال. وتدرك أنك فقدت السمّة التي ميزتك في البداية؛ الوجه الجديد؛ وأنك لم تغير شيئاً في واشنطن، ووليت التعاسة للعديد من الناس بالتصويت في المجلس. السبيل السهل القليل العقبات - عملية جمع التبرعات التي تنظمها المصالح الخاصة، ولجان العمل السياسي في الشركات، وجماعات الضغط النافذة - يلوح لك مغوياً ومغرياً إلى أبعد حد، وإذا تعارضت آراء هؤلاء الخبراء والمطلعين على بواطن الأمور مع الآراء التي تبنيها ذات مرة، تتعلم عقلنة وترشيد التغيرات بوصفها أمراً يتعلق بالواقعية والتسوية وفهم الإجراءات الروتينية المتبعة. أما مشكلات الناس العاديين، وأصوات بلدات المناطق الصناعية أو المناطق الداخلية التي تعاني الانحسار والانحطاط، فتغدو صدى بعيداً لا واقعاً ملموساً، تجريدات نظرية يجب إدارتها لا معارك يجب خوض غمارها.

هناك قوى أخرى تؤثر في عضو الشيوخ. فعلى الرغم من أهمية المال في الحملات الانتخابية، إلا أن جمع التبرعات وحده لا يضع المرشح على القمة. فإذا أردت أن تترشح في السياسة - أو إذا لم ترد أن تخسر - فإن للجماعات المنظمة أهمية النقد السائل، خصوصاً في الانتخابات التمهيدية التي لم تحقق النجاح المطلوب، في عالم يعاد رسم خريطته السياسية ويقسم ناخبوه، لأنها تعد أهم سباق يواجهه أي مرشح. قلة من الناس يملكون الوقت الكافي هذه الأيام أو الميل للتطوع في حملة سياسية، خصوصاً وأن المهمات اليومية للعمل في الحملة الانتخابية تشمل لعق مغلفات الرسائل ودق الأبواب، لا كتابة مسودات الخطب أو ابتكار أفكار عظيمة. ولذلك، إذا كنت مرشحاً بحاجة إلى مساعدين سياسيين أو قوائم بالناخبين، عليك أن تذهب إلى الجماعات المنظمة. يعني ذلك للديمقراطيين النقابات والجماعات البيئية والمؤيدة لإباحة الإجهاض. وللجمهوريين اليمين الديني، وغرف التجارة المحلية، وجمعيات الأسلحة الوطنية، والمنظمات المناهضة لزيادة الضرائب.

لم أشعر بالارتياح قط لتعبير «المصالح الخاصة» الذي يجمع معاً شركة «اكسون موبيل»، وصناع الآجر، وجماعات الضغط المدافعة عن شركات الأدوية، وآباء الأطفال

من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. لن يتفق معي معظم العلماء المختصين بالعلوم السياسية على الأرجح، لكن ثمة فارق، برأيي، بين جماعات الضغط المؤيدة للشركات التي يعتمد نفوذها على المال وحده، وجماعات مشابهة من الأفراد - بدءا بعمال النسيج وهواة الأسلحة وانتهاء بالمحاربين القدماء وأصحاب المزارع العائلية - التي ترص الصفوف معا للدفاع عن مصالحها؛ بين الذين يستخدمون القوة الاقتصادية لتضخيم نفوذهم السياسي إلى درجة تتجاوز عددهم، وأولئك الذين يكتفون بالسعي لتجميع أصواتهم بهدف ترجيح كفة ممثليهم. المجموعة الأولى تدمر فكرة الديمقراطية ذاتها. والثانية تقبع في صميمها.

ومع ذلك، لا يكون تأثير جماعات الضغط التمثيلية على المرشحين للمجلس كبيرا على الدوام. إذ لا يمكن الاعتماد عليها وحدها للحفاظ على العضوية الفاعلة، والإبقاء على تدفق التبرعات، وسماع صوتك وسط الضجيج. فهذه الجماعات التي تمارس تأثيرا في السياسة ليست مصممة لترويج وتشجيع المصلحة العامة. وهي لا تبحث عن أكثر المرشحين عمقا في التفكير أو كفاءة وأهلية أو اتساعا في الأفق لدعمه وتأييده، بل تركز على مجموعة ضيقة من الاهتمامات - المعاشات التقاعدية، مثلا، أو دعم منتجاتها، أو تأييد قضيتها. وبتعبير أبسط لديها دوافع شخصية أو مصالح أنانية وتريد منك، أنت المسؤول المنتخب، أن تحرص عليها بمساعدتها.

على سبيل المثال، خلال حملتي الانتخابية التمهيديّة، لا بد أنني أجبت عن خمسين استبيانا على أقل تقدير. لم يكن أي منها غامضا أو مراوغا، فقد كانت تحتوي، نمطيا، لألحة من عشرة أسئلة أو اثني عشر سؤالاً، تتبع الخطوط التالية: إذا انتخبت، هل تتعهد بإبطال القانون الذي أدى إلى طرد الأرامل والأيتام إلى الشارع؟.

أملى علي ضيق الوقت الاكتفاء بالإجابة عن الاستبيانات التي أرسلتها المنظمات القادرة فعلا على دعمي وتأييدي والموافقة على برنامجي (وفقا لسجلي في التصويت، لم أحظ بدعم وتأييد جمعية الأسلحة الوطنية ولا جمعية الحق في الحياة، مثلا)، ولذلك أمكنني الإجابة بنعم عن معظم الأسئلة دون الشعور بالانزعاج. لكن كثيرا ما كنت أصادف سؤالاً يدعوني إلى التوقف والتأمل. فقد وافق مع إحدى النقابات على

الحاجة إلى فرض معايير العمل والبيئة على قوانيننا التجارية، لكن هل أعتقد أن من الضروري إلغاء اتفاقية «نافتا»؟ ربما أوافق على ضرورة أن تحتل الرعاية الصحية الشاملة قمة أولويات الأمة، لكن هل يستلزم ذلك أن يمثل التعديل الدستوري أفضل طريقة لتحقيق ذلك الهدف؟ وجدت نفسي أتجنب إعطاء إجابة حاسمة عن مثل هذه الأسئلة وأشرح في الهوامش الصعوبة التي تشملها الخيارات السياسية. وكان أفراد طاقمي يهزون رؤوسهم استياءً. فأعطاء إجابة خاطئة واحدة برأيهم سوف تجعل الموافقة، والعمال، واللوائح تذهب كلها إلى المنافس. وفكرت بأن إرضاءهم سيؤدي إلى وضعي في إसार نمط التطاعن الحزبي الانعكاسي الذي وعدت الناخبين بالمساعدة على إنهائه.

قل شيئاً خلال الحملة الانتخابية وافعل نقيضه بعد الفوز، وستصبح سياسيا نمطيا بوجهين ولسانين.

فقدت بعض المؤيدين بسبب عدم تقديم الإجابة المرغوبة. لكن في بعض الأحيان، فاجأتنا إحدى المجموعات وأعطت موافقتها وتأييدها على الرغم من الإجابة المنفرة.

وفي أحيان أخرى لم يكن من المهم كيف تجيب عن أسئلة الاستبيان. فإضافة إلى السيد هول، كان أقوى منافس لي في الانتخابات التمهيدية لمجلس الشيوخ الأمريكي المفتش المالي لولاية إلينوي، دان هاينز، وهو رجل طيب وموظف كفاء كان والده رئيساً لمجلس شيوخ الولاية، ومستشاراً لمقاطعة كوك، وعضواً ورئيساً للجنة الوصاية، وعضواً في اللجنة الوطنية الديمقراطية، وواحداً من أكثر الشخصيات السياسية نفوذاً وصلات في الولاية. حتى قبل أن يدخل السباق، نال دان تأييد 85 من الزعماء الديمقراطيين في المقاطعات (من أصل 102)، وأغلبية زملائي في مجلس شيوخ الولاية، ومايك ماديفان الذي كان رئيساً لمجلس النواب وزعيماً للحزب الديمقراطي في ولاية إلينوي. أما مراجعة قائمة المؤيدين على موقع دان على الشبكة الإلكترونية فتشبه مشاهدة لائحة الأسماء التي يقدم لها المخرج الشكر في نهاية فيلمه السينمائي - طويلة إلى حد أنك تمل، فتغادر الصالة قبل أن تنتهي!

على الرغم من ذلك كله، تشبثت بأمل الحصول على بعض التأييد والمناصرة، خصوصا من المنظمات العمالية. فقد بقيت طوال سبع سنين حليفا في مجلس شيوخ الولاية، ورعت العديد من مشروعات قوانينها ودافعت عن قضيتها في المجلس. عرفت أن اتحاد العمال الأمريكي ومجلس المنظمات الصناعية أيد أولئك الذين تمتعوا بسجل مؤثر من التصويت لصالحهما. لكن مع استمرار الحملة بدأت تحدث أمور غريبة وغير عادية. فقد عقد سائقو الشاحنات جلسة التأييد والمصادقة في شيكاغو في اليوم الذي كان علي الذهاب إلى سبرينغفيلد للتصويت؛ ورفضوا تغيير الموعد، فحصل السيد هاينز على تأييدهم وموافقتهم حتى دون الاستماع إلي. وعند حضور حفل عمالي خلال معرض ولاية إلينوي، أبلغنا بحظر لافتات الحملات الانتخابية؛ وما إن وصلنا أنا وطاقتي المساعدتين، حتى اكتشفنا أن صور وملصقات هاينز تملأ القاعة. وفي أمسية جلسة اتحاد العمال الأمريكي ومجلس المنظمات الصناعية، لاحظت أن عددا من أصدقائي العماليين يتجنبون النظر إلي عندما دخلنا القاعة. فتقدم رجل عجوز يرأس واحدا من أكبر فروع الاتحاد المحلية وربت ظهري.

قال وعلى وجهه ابتسامة أسفة: «ليس في الأمر شيء شخصي. فالعلاقة بيني وبين توم هاينز تعود إلى خمسين عاما. نشأنا في الحي ذاته وننتمي إلى الأبرشية نفسها. لقد شاهدت بعيني داني ينمو ويكبر».

قلت له: إنني أتفهم موقفه.

«ربما يمكنك أن تحل محل داني حين ينتقل إلى المجلس، ما رأيك؟ ستكون مراقبا ماليا ممتازا»

ذهبت إلى مساعدي وأخبرتهم بأننا لن نحظى بموافقة وتأييد الاتحاد العمالي ومجلس المنظمات الصناعية.

مرة أخرى تحسنت الأمور. فقد انشق زعماء عدد من أكبر نقابات العاملين في الخدمات - اتحاد إلينوي للمدرسين والنقابات الممثلة للعاملين في النسيج والفنادق وخدمات الأطعمة الجاهزة - واختاروا تأييدي بدلا من هاينز، وثبت أن دعمهم كان

حاسما في إعطاء حملتي بعض الثقل والأهمية. كانت مخاطرة من جانبيهم؛ فلو خسرت، فستدفع هذه النقابات الثمن وتفقد مصداقيتها وتأييد أعضائها.

ولذلك أدين بالفضل لهذه النقابات. حين يتصل بي زعماءها أبدل قصارى جهدي للاتصال بهم فوراً. ولا أعد ذلك أمراً مفسداً بأي حال؛ فلا مانع عندي من الشعور بالالتزام تجاه العاملين في الرعاية الصحية المنزلية الذين ينظفون مبولات المرضى كل يوم مقابل أجر لا يتجاوز الحد الأدنى كثيراً، أو تجاه المدرسين في بعض من أصعب وأقسى المدارس في البلاد، وبعضهم يضطر لشراء الأقلام والدفاتر لطلابهم من جيبيهم الخاص في بداية كل عام دراسي. لقد دخلت معترك السياسة دفاعاً عن هؤلاء المواطنين ويسرني أن تذكرني النقابة بكفاحهم ومعاناتهم.

لكنني أعرف أيضاً أن هذه الالتزامات والواجبات سوف تتصادم يوماً ما مع التزامات وواجبات أخرى - تجاه أطفال الأحياء الداخلية غير القادرين على القراءة مثلاً، والأطفال الذين لم يولدوا بعد ومع ذلك تثقلهم الديون، وبدأت تظهر آثارها - اقترحت مثلاً دفع علاوات إضافية للمدرسين، وطالبت برفع كفاءة معايير إنتاج الطاقة إلى أفضل معدل فيما يتعلق بحجم الوقود المستهلك، على الرغم من معارضة أصدقائي في اتحاد العاملين في صناعة السيارات. أحب أن أقول لنفسي إنني سأستمر في موازنة القضايا وفقاً لجدارتها - مثلما أمل أن يوازن مناصبي الجمهوري التعهد بعدم فرض ضرائب جديدة أو معارضة أبحاث الخلايا الجذعية الذي أطلقه قبل الانتخابات في ضوء ما هو أفضل للوطن ككل، بغض النظر عما يطلبه أنصاره ومؤيديه. أمل أن أستطيع دوماً مقابلة أصدقائي النقابيين وشرح السبب المنطقي وراء موقفي، وكيف يتسق وينسجم مع قيمي ومبادئهم ومصالحهم على المدى الطويل.

لكن أظن أن الزعماء النقابيين لن يروا الأمور دوماً بهذه الطريقة. فلربما يأتي زمن يعدون موقفي خيانةً. وينبهون الأعضاء إلى أنني بعث قضيتهم. وقد ألتقى رسائل حانقة واتصالات هاتفية غاضبة. وربما لن يؤيدوا ترشيحي في المرة القادمة.

إذا تكرر حدوث ذلك فربما تخسر السباق لأنك أغضبت ناخبين مهمين، أو تجد أنك تدافع عن نفسك أمام هجوم يشنه عليك متحد جديد يتهمك بالخيانة،

فتبدأ بخسارة شجاعتك على المواجهة. فتسأل نفسك ما الذي يمليه الضمير الحي بالضغط: أن تتجنب السقوط في شرك «المصالح الخاصة» أم تتفادى الإساءة إلى أصدقائك؟ الجواب ليس واضحا. ولذلك تبدأ التصويت كما لو كنت تجيب عن أسئلة استبيان. ولا تفكر بمواقفك بشكل متعمق قبل اتخاذ القرار. بل تضع إشارة على مربع نعم وتتابع العملية.

السياسيون يقعون في أسر المتبرعين الأثرياء أو يخضعون لنفوذ جماعات الضغط التمثيلية - تلك هي العبارة الثابتة في التقارير المتعلقة بالسياسة المعاصرة، حبكة الرواية المتأصلة في كل تحليل يتناول ما أصاب ديمقراطيتنا وأين مكن الخطأ فيها. لكن بالنسبة للسياسي الذي يقلقه أمر الحفاظ على منصبه، هنالك قوة ثالثة تدفعه وتجذبه، وتشكل طبيعة الجدل السياسي وتحدد مدى ومجال ما يستطيع وما لا يستطيع أن يفعله، والمواقف التي يمكنه ولا يمكنه اتخاذها. قبل أربعين أو خمسين سنة، كانت هذه القوة مكونة من جهاز الحزب: زعماء المدن الكبرى، المختصون بتنظيم وترتيب الأمور وتذليل العقبات أمام السياسيين، سمسرة السلطة في واشنطن الذين كان بمقدورهم تحطيم الحياة المهنية لأي سياسي أو مسؤول بمخابرة هاتفية. هذه القوة تتجسد اليوم في وسائل الإعلام.

ثمة اعتراض هنا: طوال مدة ثلاث سنوات، منذ أعلنت ترشيحي لمجلس الشيوخ حتى انتهاء عامي الأول كعضو فيه، استفدت من متابعة صحفية إيجابية غير عادية، وغير مستحقة في بعض الأحيان. ومما لا شك فيه أن جزءا من ذلك يعود إلى استبعاد فوزي في الانتخابات التمهيدية، إضافة إلى كوني مرشحا أسود له خلفية غريبة. ولربما لذلك علاقة بأسلوبي الاتصال، الذي يمكن أن يصبح استطراديا ومترددا ومسهباً (وكثيرا ما ذكرني المساعدون وميشيل بذلك)، لكن ربما استقطب تعاطف الطبقة المثقفة.

فضلا عن ذلك، حتى حين أظهر في نهاية القصص السلبية، تميز المرسلون السياسيون الذين تعاملت معهم بالصراحة والصدق والاستقامة في السلوك عموما. فقد كانوا يسجلون أحاديثنا، ويحاولون تقديم سياق العبارات والبيانات التي أدلي بها، ويتصلون بي للحصول على رد كلما تعرضت للانتقاد.

إذن، على الصعيد الشخصي على الأقل، ليس لدي سبب للشكوى أو التذمر. لكن ذلك لا يعني أنني قادر على تجاهل الصحافة. لأنني شاهدت بأم عيني كيف وضعتني في قالب يصعب الارتقاء إلى مستواه، وأدركت مدى السرعة التي يمكن فيها لهذه العملية أن تشتغل بالاتجاه المعاكس.

الحساب البسيط يفسر كل شيء. في الاجتماعات التسعة والثلاثين التي عقدتها مع الأهالي المحليين خلال عامي الأول في الكونغرس، تراوح معدل عدد الحضور في كل اجتماع بين 400 - 500 شخص، وهذا يعني أنني تمكنت من الالتقاء بزهاء خمسة عشر ألفاً أو عشرين ألف شخص. وإذا حافظت على هذه الوتيرة خلال المدة الباقية لي في المجلس، فسوف أقابل بشكل مباشر وشخصي قرابة خمسة وتسعين ألفاً أو مائة ألف شخص من الناخبين بحلول موعد الانتخابات.

وبالمقابل، يمكن لإعلان مدته ثلاث دقائق على أرخص محطة إخبارية محلية في شيكاغو أن يصل إلى مئتي ألف شخص. بكلمات أخرى، أعتمد اعتماداً كلياً تقريباً، مثل كل سياسي على المستوى الاتحادي، على وسائل الإعلام للوصول إلى الناخبين. فهي المصفاة المرشحة التي تفسر عبرها الأصوات التي أدلي بها، وتحلل العبارات والبيانات التي أعلنها، وتفحص المعتقدات التي أؤمن بها. فما يتعلق بعامة الناس على الأقل، أنا أكون على الصورة التي ترسمها وسائل الإعلام لي. وأقول ما تقوله عني.

يأتي تأثير وسائل الإعلام في سياستنا بصيغ وأشكال شتى. أما ما يحظى بالاهتمام الأكبر في هذه الأيام فهو نمو الصحافة الحزبية التي لا تعرف الخجل أو التردد: الأحاديث الإذاعية، «فوكس نيوز»، افتتاحيات الصحف، برامج المقابلات مع الضيوف في المحطات الكبلية، وأخيراً مواقع المدونات (blogger) على الإنترنت، وجميعها تتبادل الشتائم والسباب والانتهاكات والشائعات طوال أربع وعشرين ساعة في اليوم، وسبعة أيام في الأسبوع. ومثلما لاحظ الكثيرون، فإن هذا الأسلوب من صحافة الرأي ليس جديداً فعلاً؛ فهو يعلم بطرق عديدة على عودة إلى التقليد المهيمن في الصحافة الأمريكية، مقاربة للأخبار رعاها وغذاها ناشرون من أمثال وليام راندولف هيرست

والكولونيل مكورميك، قبل ظهور فكرة الصحافة الموضوعية «المعقمة» بعد الحرب العالمية الثانية.

ومع ذلك، يصعب إنكار حقيقة أن الغضب والصخب، وتضخمهما عبر التلفزيون والإنترنت، يزيدان خشونة وفضاظة وابتذال الثقافة السياسية، ويهيجان المشاعر ويساعدان على تنامي الشك والريبة. ويمكن للنقد اللاذع القارس المتواصل أن ينهك الروح ويرهق النفس، بغض النظر هل نعترف نحن السياسيون بذلك أم لا. ومن الغريب أن التهجم الوقح والفظ لا يثير القلق كثيرا؛ فإذا استمتع مستمعوروش لامبرت حين يدعوني «أسامة أوباما»، فإن موقفي هو: دعهم يستمتعوا. لكن المنتقدين الأكثر تعقيدا وتطورا هم القادرون على اللسع والإيذاء، لأن لديهم مصداقية أكبر أمام الرأي العام من ناحية، وبسبب مهارتهم في الرد على كلماتك وجعلك تبدو كالمغفل، من ناحية أخرى.

على سبيل المثال، ألقى خطاب مدتها خمس دقائق في نيسان/ أبريل 2005، في برنامج بمناسبة افتتاح مكتبة لينكولن الرئاسية الجديدة في سبرينغفيلد، قلت فيها إن إنسانية أبراهام لينكولن، ولا عصمته، هما من السمات والخصال التي جعلته مقنعا ومفحما إلى هذه الدرجة. وأضفت في جزء من ملاحظاتي إن «في نهوض لينكولن من الفقر، ودراسته الخاصة خارج المدارس والجامعات، وتضلعه في نهاية المطاف من اللغة والقانون، وفي قدرته على مغالبة الخسارة الشخصية والحفاظ على التصميم والإرادة في مواجهة الهزائم المتكررة - في ذلك كله، نرى عنصرا جوهريا للشخصية الأمريكية، إيماننا بأننا قادرون باستمرار على إعادة صنع أنفسنا لتناسب أحلامنا الكبرى»

بعد بضعة شهور، سألني محرر مجلة «تايم» إن كنت مهتما بكتابة مقالة في عددها الخاص عن لينكولن. لم يكن لدي وقت لكتابة شيء جديد، لذلك سألت محرري المجلة هل يقبلون نشر خطبتي. وافقوا لكن مع إضافة بعض اللمسات الشخصية - التطرق مثلا إلى تأثير لينكولن في حياتي. وتمكنت بين اللقاءات والاجتماعات من إضافة بعض التغييرات على عجل. الفقرة السابقة مثلا أصبحت: «في نهوض لينكولن من الفقر،

وتضلعه في نهاية المطاف من اللغة والقانون، وقدرته على مغالبة الخسارة الشخصية، والحفاظ على التصميم والإرادة في مواجهة الهزائم المتكررة - في ذلك كله، لم يكتف بتذكيري بنضالي وكفاحي فقط...».

ما إن ظهرت المقالة، حتى جاء الرد من بيغي نونان، كاتبة خطب رونالد ريغان، والصحفية في «وول ستريت جورنال» ففي مقالة بعنوان «غرور وتباهي الحكومة»، كتبت تقول: «في هذا الأسبوع يأتي السيناتور الحذر سابقا، باراك أوباما، ليرفرف بجناحيه في مجلة تايم ويؤكد أنه يشبه كثيرا ابراهام لينكولن، بل أفضل منه، ثم أضافت: «لا عيب في سيرة باراك أوباما، لكنها منطقة حرة من الأكواخ الخشبية\*».

وهي حتى الآن منطقة حرة من العظمة أيضا. ولو استمر في الحديث عن نفسه على هذا النحو فسوف تكون كذلك على الدوام».

أوه!

بالطبع، يصعب معرفة هل ظنت السيدة نونان فعلا أنني أقارن نفسي بـ لينكولن، أم هل استمتعت بمهاجمتي بهذا الأسلوب الرشيق البليغ. ووفقا لمعايير الانتقادات الصحفية، كانت المقالة معتدلة - ولم تكن دون وجه حق كليا.

ومع ذلك، تذكرت ما يعرفه المتمرسون من زملائي - كل عبارة أقولها تخضع للفحص والسبر والتدقيق والتشريح والتحليل من الخبراء والمطلعين والعارفين، وتفسر بأساليب خارجة عن سيطرتي، وتمشط بحثا عن الأخطاء المحتملة أو العبارات المغلوطة أو الحذف والإغفال أو التناقضات التي يسجلها الحزب المعارض لتظهر في إعلان تلفزيوني كريبه فيما بعد. في بيئة يمكن فيها لملاحظة طائشة واحدة أن تولد سمعة سيئة لا تمحوها سنوات من السياسات الحصيفة والمتروية، يجب ألا يفاجئني أن تستقصى الدعايات والنكات في «كابيتول هيل»، ويشتهب بالسخرية والمفارقة، وترفض التلقائية والعفوية، وتعد العاطفة الجياشة انفعالا محفوقا بالخطر. بدأت أتساءل عن المدة التي يحتاجها السياسي لجعل ذلك كله جزءا من ذاته؛ قبل أن تسكن لجنة

\* سبعة من الرؤساء الأمريكيين (بينهم لينكولن) ولدوا في أكواخ خشبية. ثم تحول الكوخ الخشبي إلى رمز يمثل الارتباط بالشعب، بل أطلق الجمهوريون على أنفسهم اسم «جمهوريي الأكواخ الخشبية». (م)

الكتاب والمحربين والرقباء في مجتمه؛ قبل أن تدون اللحظات «الخفية»، بحيث لا يغص أو يكح أو يعبر عن غضبه إلا في اللحظة المناسبة.

كم سأحتاج من وقت كي أبدو كالسياسي؟

هنالك درس آخر يجب تعلمه: حالما ضربت السيدة نونان ضربتها، انتشرت مقالاتها عبر الإنترنت كالنار في الهشيم، وظهرت على كل موقع يميني على الويب كدليل يثبت كم أنا متعطر ومفضل وسطحي (ظهر على هذه المواقع الاستشهاد الذي انتقته السيدة نونان فقط، لا المقالة ذاتها). وبهذا المعنى، ألمحت الحادثة إلى جانب أكثر مكرًا وضررًا في وسائل الإعلام الحديثة - كيف يمكن لحكاية سرديّة، تتكرر مرارًا وتلقى في الفضاء الإلكتروني لتتطوّر بسرعة الضوء، أن تصبح في نهاية المطاف حقيقة راسخة لا شك في صحتها؛ وكيف تستقر الصور الكاريكاتورية السياسية وشذرات الحكمة التقليدية في أدمغتنا دون أن نجد حتى الوقت الكافي لتفحصها.

على سبيل المثال، يصعب العثور على أي إشارة إلى الديمقراطيين هذه الأيام لا تلمح إلى أننا «ضعفاء» و«لا نمثل شيئًا» في حين أن الجمهوريين، من ناحية أخرى، «أقوياء» (وإن اتصفوا بشيء من الوضاعة)، وبوش «حاسم ولا يعرف التردد» بغض النظر عن عدد المرات التي غير فيها رأيه. وأي تصويت أو خطبة لهيلاري كلينتون تخرج على النمط المعياري تصنف فورًا في خانة التكتيكات المحسوبة والمرادفة؛ في حين أن أي خطوة مماثلة من جانب جون مكين تلمع وتصل مؤهلاته المستقلة. ووفقًا لأحد المراقبين المشهورين بتهمهم اللاذع، يجب أن يسبق اسمي في أي مقالة عبارة «النجم البازغ»، وكأن ذلك أصبح «قانونًا ساريًا» - مع أن مقالة نونان وضعت الأرضية لحبكة روائية مختلفة وإن تكن مألوفة أيضًا: حكاية محذرة من شاب يأتي إلى واشنطن، ويفقد صوابه بسبب الشهرة والدعاية، ويصبح في نهاية المطاف إما داهية يضع الخطط المحسوبة لينال بغيته أو حزبيا متشددا (إلا إذا تدبر أمر الانتقال بصورة حاسمة إلى معسكر المستقلين).

تساعد بالطبع آلة العلاقات العامة للسياسيين وحزبهم على تغذية هذه السرديات، وخلال الدورات الانتخابية الأخيرة على أقل تقدير، تفوق الجمهوريون تفوقاً كبيراً على الديمقراطيين في «نظام إرسال الرسائل» هذا (وتلك كليشيه مبتذلة لكنها تنطبق علينا نحن الديمقراطيون للأسف). تلفيق الحكايات ينجح، لأن وسائل الإعلام ترحب به. فكل مراسل في واشنطن يعمل تحت ضغوط يمارسها عليه المحررون والمنتجون، الذين يتعرضون بدورهم لضغوط الناشرين أو مديري الشبكة الإعلامية، الذين تشغلهم تقويمات وتقديرات الأسبوع الماضي أو أرقام التوزيع في السنة الأخيرة، ويحاولون البقاء في ميدان يفضل فيه الناس ألعاب الكمبيوتر ومشاهدة التلفزيون. وفي سبيل صنع عناوين الأخبار والحفاظ على حصة السوق وتغذية المحطات الإخبارية الكبلية، يبدأ المراسلون التحرك على شكل جماعات، ويستغلون على النشرات الإخبارية ذاتها، والمقالات والأرقام نفسها. وفي هذه الأثناء، لا يرفض مستهلكو الأخبار الذين تشغلهم شؤون حياتهم اليومية الروايات المبتذلة والأخبار المكررة. فهي لا تتطلب تفكيراً عميقاً أو وقتاً طويلاً؛ لكنها سريعة وسهلة الهضم. وقبولها أمر يسير على الجميع.

يساعد عنصر السهولة والتيسير هذا أيضاً في تفسير السبب الذي يجعل الموضوعية، حتى بين أشد المراسلين دقة وتمحيصاً وأمانة، تعني غالباً نشر وجهات نظر الأطراف المختلفة في الجدل دون تمييز المخطئ من المصيب. القصة النمطية تبدأ عادة كما يلي: «ذكر البيت الأبيض اليوم أن من المتوقع انخفاض العجز بمقدار النصف بحلول عام 2010، على الرغم من التخفيضات الأخيرة على الضرائب» تتبع هذا التمهيد بعدئذ شواهد تقتبس من محلل ليبرالي ينتقد الأرقام التي ينشرها البيت الأبيض، ومحلل محافظ يدافع عنها. هل أحدهما أكثر مصداقية من الآخر؟ هل هناك محلل مستقل يدلنا على حقيقة الأرقام؟ من يعرف ومن يعلم؟ نادراً ما يجد المراسل الوقت الكافي لمثل هذه التفاصيل؛ القصة لا تدور فعلاً حول مزايا تخفيض الضرائب أو أخطار العجز في الميزانية، بل عن الجدل الخلاق بين الحزبين. وبعد بضع فقرات، يمكن للقارئ استنتاج أن الجمهوريين والديمقراطيين يتشاجرون على التوافه مرة أخرى، فيتحول إلى صفحة الرياضة، حيث الحكمة أقل توقعاً ويمكن تعرفّ الرابع من الخاسر في سجل النتائج.

في الحقيقة، فإن جزءا مما يجعل تجاوز وتغاير النشرات الإخبارية المتنافسة على هذه الدرجة من الإغراء للمراسلين أنهما يغديان ذلك الاستعداد الصحفي القديم - الصراع الشخصي. فمن الصعب إنكار حقيقة أن التهذيب السياسي شهد انحطاطا وتراجعا في العقد الماضي، وأن الحزبين يختلفان اختلافا حادا على قضايا السياسة الكبرى. لكن جزءا من التراجع والانحطاط على الأقل يعود إلى حقيقة أن التهذيب يثير الملل والسأم من وجهة نظر الصحافة. فشاهدك لا يثير ولا ينفع إذا قلت: «أرى وجهة نظر الآخر» أو «القضية معقدة فعلا» لكن حاول شن الهجوم ولن تبعد عنك الكاميرات. في كثير من الأحيان، يبذل الصحفيون ما بوسعهم للتهييج والإثارة، ويطرحون أسئلة بطريقة تستفز جوابا يثير الغضب ويهيج المشاعر. أحد مراسلي التلفزيون في شيكاغو اشتهر بتلقيم محاوره الشاهد الذي يريده بحيث تبدو المقابلة كأفلام بوت وكوستيلو التهريجية.

كان يسألني مثلا: «هل تشعر بأن قرار الحاكم أمس قد غدر بك؟».

«لا. لقد تحدثت معه، وأنا واثق من قدرتنا على حل خلافاتنا قبل نهاية الجلسات»

«طبعاً.. لكن هل تشعر بأنه غدر بك؟».

«لا أحب استخدام هذه الكلمة. فوقفا لرأيه...».

«لكن ألا يعد ذلك غدرا من جانبه؟».

التلفيق، وتضخيم الخلاف، والبحث العشوائي عن الفضائح والأخطاء والعثرات - التأثير المتراكم لذلك كله يؤدي إلى تآكل أي معايير متفق عليها للحكم على الحقيقة. هنالك قصة مدهشة، وربما منحولة، يتداولها الناس عن دانييل باتريك موينيهان، السيناتور (الراحل) اللامع واللاذع والخارج على التقاليد السائدة والأعراف السائرة (من نيويورك). انخرط موينيهان على ما يبدو في جدل محتدم مع أحد زملائه حول قضية، فقال الزميل دون تكبير بعد أن استشعر أن حجة خصمه مضممة: «حسنا، ربما لا توافقني، لكنني ملتزم رأيي»، فرد عليه موينيهان ببرود «أنت ملتزم رأيك، لكنك لا تلتزم حقائقك».

لم يعد توكيد موينيهان ساري المفعول. لم يعد لدينا مثل هذه الشخصيات المرجعية، لا والتر كرونكايت ولا إدوارد مورو، نستمتع جميعا إليهما ونثق بقدرتهما على فرز الدعاوى المتناقضة والمزاعم المتضاربة. بدلا من ذلك، هنالك وسائل الإعلام المتشظية إلى ألف قطعة، لكل منها نسختها الخاصة عن الحقيقة والواقع، وكل منها يزعم الولاء والإخلاص لأمة منقسمة ومتشظية. فاعتمادا على منظورك المفضل يعد تسارع تغير المناخ العالمي خطرا أو غير محفوف بالخطر؛ والعجز في الميزانية يتضخم أو يتقلص.

والظاهرة ليست مقصورة على التقارير الإعلامية المتعلقة بالقضايا والمسائل المعقدة. ففي أوائل عام 2005، نشرت مجلة «نيوزويك» مزاعم تقول إن السجانين والمحققين الأمريكيين في معسكر غوانتانامو استنفزوا المعتقلين وأسأؤوا معاملتهم بطرق عديدة، منها رمي المصحف في المراض. البيت الأبيض أصر بعناد على أن القصة لا أساس لها من الصحة. وفي غياب الأدلة الدامغة وفي أعقاب الاحتجاجات العنيفة في باكستان على ما نشر، اضطرت المجلة إلى تكذيب نفسها بنفسها والتراجع عن الخبر. لكن بعد عدة شهور، أصدر البنتاغون تقريرا أشار إلى أن بعض السجانين والمحققين الأمريكيين في غوانتانامو مارسوا في عدد من الحالات نشاطا غير لائق — شمل قيام إحدى المجندات الأمريكيات بتلطيح وجوه المعتقلين بدم الحيض كما زعمت خلال الاستجواب، وفي إحدى المناسبات على الأقل تبول أحد الحراس على القرآن وعلى أحد الأسرى. فانبرت «فوكس نيوز» للدفاع في أصيل ذلك اليوم: «لم يجد البنتاغون دليلا يثبت رمي القرآن في المراض».

أعرف أن الحقائق وحدها لا يمكن حل نزاعاتنا وخلافاتنا السياسية. فأراؤنا فيما يتعلق بالإجهاض مثلا لا يقررها علم تطور الأجنة، وحكمنا فيما يتصل بهل/ ومتى نسحب جنودنا من العراق مؤسس بالضرورة على الاحتمالات. لكن في بعض الأحيان هنالك أجوبة أكثر أو أقل دقة؛ وأحيانا هنالك حقائق لا يمكن تليفها أو تحريفها، فإثبات الحجّة على أن المطر يهطل لا يحتاج إلا إلى الخروج إلى الهواء الطلق. أما غياب حتى شبه الاتفاق على الحقائق فيساوي بين الآراء، ويلغي بذلك

أسس التسويات الحصيفة. ولا يكافئ المصيين، بل أولئك الذين يجعلون حجتهم أكثر صخباً وضجيجاً وتكراراً وعناداً، مع أفضل ستارة في الخلفية (مثل العاملين في المكتب الصحفي للبيت الأبيض).

يفهم السياسي اليوم ذلك كله. لربما لا يكذب متعمداً، لكنه يعرف أن الصادقين لا ينالون مكافآت عظيمة على صدقهم، خصوصاً حين تكون الحقيقة معقدة أو جارحة. فقد تسبب الحقيقة الفرع والانزعاج؛ وتستفز الهجوم والانتقاد؛ ولن تتحلى وسائل الإعلام بالصبر لفرز الحقائق كلها، ولذلك لن يعرف عامة الناس الفارق المميز بين الحقيقة والكذب. ما يهم آنذا هو الموقف - البيان المعلن حول قضية بحيث يتجنب الجدل الخلافي أو يولد الدعاية المطلوبة، الموقف الذي يناسب الصورة المرسومة للسياسي التي روجها مسؤولو المكتب الصحفي ويلائم إحدى الروايات التي ابتكرتها وسائل الإعلام للسياسية عموماً. قد يصير السياسي، بسبب استقامته ونزاهته، على قول الحقيقة كما يراها. لكنه يعرف أن إيمانه الفعلي بمواقفه أقل أهمية من الصورة الظاهرية لإيمانه أمام الملاء؛ وأن الكلام الصريح المباشر أقل أهمية من الصورة التي يبدو عليها على شاشة التلفزيون.

أعرف من مشاهداتي أن هنالك عدداً لا يحصى من السياسيين الذين تجاوزوا هذه العقبات وحافظوا على استقامتهم ونزاهتهم وصدقهم، رجال ونساء جمعوا مساهمات وتبرعات الحملات الانتخابية دون أن يصيبهم الفساد بأفئته، وحصلوا على الدعم والتأييد دون أن تأسرهم المصالح الخاصة، وتعاملوا مع وسائل الإعلام دون خسارة إحساسهم بالذات. لكن ثمة عقبة أخيرة، لا يمكنك تجنبها كلية ما أن تستقر في واشنطن، عقبة تجعل قسماً كبيراً على الأقل من ناخبيك يسيؤون الظن بك - ألا وهي الطبيعة غير المرضية تماماً للعملية التشريعية.

لا أعرف عضواً واحداً في المجلس لا يعاني باستمرار قلقاً من التصويت على القرارات ومشروعات القوانين. هنالك أوقات يشعر فيها أن تشريعاً معيناً يعد صائباً بوضوح لا لبس فيه ولا يحتاج إلى جدل كبير (يخطر على البال هنا تعديل جون مكين الذي يحظر التعذيب بواسطة الحكومة الأمريكية). في أوقات أخرى، يبدو

مشروع قانون معين في قاعة المجلس أحادي الجانب بشكل سافر، أو هزيل الصياغة والتصميم إلى حد يتساءل عنده المرء كيف يمكن لمن يقدمه ويرعاه أن يخفي أمارات التأثير وحتى الابتسام خلال الجدل حوله.

لكن في معظم الأوقات، يكون التشريع خلطة عكرة، نتاج مئة من التسويات والتنازلات الصغيرة والكبيرة، توليفة تجمع أهداف السياسة المشروعة، والمساعي لجذب التأييد والاهتمام، والخطط التنظيمية المتعجلة والمرتجلة، والأساليب القديمة القائمة على استمالة الأعضاء وإغراء الناخبين والحصول على تأييدهم. في كثير من الأحيان، حين كنت أقرأ مشروعات القوانين المعروضة على المجلس في الأشهر القليلة الأولى من انتخابي، واجهتني حقيقة أن الأمور المبدئية والأخلاقية أقل وضوحاً مما حسبت؛ وأن التصويت بنعم أو لا سيخلف شيئاً من الندم والأسف في نفسي. فهل أصوت لمصلحة مشروع قانون الطاقة الذي يشمل الشرط الذي وضعته لدعم وتشجيع إنتاج الوقود البديل وتحسين الوضع القائم حالياً، مع أن ذلك ليس كافياً أبداً لمهمة تقليل اعتماد أمريكا على النفط المستورد؟ هل أصوت ضد إحداث تغيير في قانون الهواء النظيف الذي سيضعف الأنظمة والقواعد في بعض المناطق لكن يعززها في أخرى، ويوجد نظاماً أكثر قدرة على التوقع لمراقبة امتثال الشركات؟ ماذا لو زاد مشروع القانون التلوث لكن مول تقانة الفحم النظيف ووفر الوظائف في المناطق الفقيرة من الينوي؟

مرة بعد أخرى أجد نفسي أدرس الأدلة وأمحص البيانات، وأقارن المزايا والمثالب، بأقصى ما أستطيع ضمن الوقت المحدد المتاح. وسيلغني طاقم المساعدين أن الرسائل البريدية والمكالمات الهاتفية منقسمة الرأي بالتساوي وأن جماعات الضغط التمثيلية على الجانبين تسجل النقاط. ومع اقتراب ساعة التصويت، كثيراً ما أتذكر فقرة كتبها جون كنيدي قبل خمسين سنة في كتابه «سير في الشجاعة»:

لا يوجد سوى قلة من الأشخاص (أو لا يوجد أحد على الإطلاق) يواجهون لحظة الحسم النهائي المرعبة للقرار كتلك التي يواجهها عضو مجلس الشيوخ عندما يجري تفقد أسماء الأعضاء الحاضرين. فربما يريد

مزيدا من الوقت لقراره - يعتقد أن من الضروري قول شيء لصالح الطرفين - أو أن إجراء تعديل بسيط يمكن أن يزيل جميع الصعوبات، لكنه لحظة الحسم لا يستطيع أن يختبئ أو يراوغ أو يماطل، بل يشعر أن ناخبه يربضون، كالغراب في قصيدة آلان بو، فوق منبره ويصيحون بصوت أجش «لا تكررهما أبدا» حين يدلي بالصوت الذي يغامر بمستقبله السياسي.

قد يبدو ذلك دراميا قليلا. ومع ذلك لا يوجد عضو في مجلس الشيوخ، على مستوى الولاية أو المستوى الاتحادي، محصن من مثل هذه اللحظات الصعبة - وهي أسوأ وأشد صعوبة حين يكون الحزب في المعارضة. فحين تكون عضوا في الأغلبية، سيكون بجوزتك بعض المدخلات فيما يتعلق بأي مشروع قانون مهم قبل الوصول إلى قاعة المجلس. يمكنك أن تطلب من رئيس اللجنة إضافة العبارات التي ترضي ناخبك أو حذف تلك التي تغضبهم. بل تستطيع أن تطلب من زعيم الأغلبية أو مقدم وراعي المشروع أن يؤجل التصويت إلى ما بعد التوصل إلى تسوية تعجبك وترضيك.

أما إن كنت في حزب الأقلية، فلا تحظى بمثل هذه الحماية. وعليك التصويت بنعم أو لا كلما عرض مشروع قانون، مع معرفتك أن من المستبعد التوصل إلى تسوية تعدها أنت أو أنصارك نزيهة أو عادلة. وفي حقبة تبادل الدعم والمكاسب والمحسوبية العشوائية ومشروعات قوانين الإنفاق الهائلة المتزامنة، يتأكد لك أيضا حتمية وجود شيء ما - تمويل الستر الواقية لجنودنا مثلا، أو زيادة متواضعة في معاشات قدامى المحاربين - يجعل من الصعب والمؤلم معارضة القانون، وذلك بغض النظر عن عدد البنود أو الشروط السيئة فيه.

في الولاية الأولى على أقل تقدير، تضيع البيت الأبيض في ظل جورج بوش من مثل هذا الفن التشريعي القائم على استهداف الربح وزعزعة ثقة الخصوم والمعارضين. ثمة قصة مفيدة فيما يتعلق بالمفاوضات المحيطة بأول جولة من التخفيضات الضريبية التي أعلنها بوش، حين دعا كارل روف سيناتور ديمقراطيا إلى البيت الأبيض لمناقشة دعمه المحتمل لمضمومة مشروعات قوانين الرئيس. كان بوش قد فاز في ولاية السيناتور في الانتخابات السابقة - نتيجة عوامل عديدة منها التخفيضات

الضريبية – وأيد السيناتور عموماً المعدلات الهامشية المنخفضة. ومع ذلك أقلقته الدرجة التي انحرفت فيها التخفيضات الضريبية المعروضة وجهة الأغنياء، واقترح إجراء بعض التغييرات التي تعدل وتلطف تأثر المضمومة.

قال السيناتور لروف: «إذا أجريت هذه التغييرات لا أضمن لك صوتي فقط بل أصوات سبعين عضواً في مجلس الشيوخ».

أجاب روف: «لا نريد سبعين صوتاً، بل واحداً وخمسين».

ربما حسب روف، أو لم يحسب، أن مشروع قانون البيت الأبيض سياسة جيدة، لكنه يميز العضو المفيد حين رآه. فإما أن يصوت السيناتور بنعم ويساعد في تمرير برنامج الرئيس، أو يصوت بلا ويصبح هدفاً مباشراً ومكشوفاً في الانتخابات القادمة.

في النهاية، صوت السيناتور بنعم – مثل العديد من الديمقراطيين في الولايات الحمراء – وعبر هذا دون شك عن المشاعر السائدة تجاه التخفيضات الضريبية في ولايته. ومع ذلك، توضح قصص كهذه بعضاً من الصعوبات التي يواجهها أي حزب أقلية عند الاتفاق بين الحزبين. الجميع يحبون فكرة الاتفاق بين الحزبين. ووسائل الإعلام على وجه الخصوص مفرمة بالتعبير، نظراً لأنه يفاير بإتقان «المشاجرات الحزبية» التي تشكل الحكمة المهيمنة في القصص المتعلقة بـ «كايبتول هيل».

لكن الاتفاق الحزبي الحقيقي يفترض وجود عملية نزيهة من الأخذ والعطاء، وقياس نوعية وجودة التسويات وفقاً لمدى خدمتها للهدف المتفق عليه، بغض النظر هل يتمثل في تحسين حال المدارس أو تخفيض العجز في الميزانية. وهذا بدوره يفترض تقييد الأغلبية – بواسطة صحافة كثيرة المطالب وناخبين عارفين ومطلعين – ودفعها للتفاوض بنية صافية وسليمة. فإذا لم تتوفر هذه الظروف – إذا لم يركز أحد خارج واشنطن انتباهها حقيقياً على جوهر ومادة مشروع القانون، وحجبت التكاليف الحقيقية للتخفيضات الضريبية خلف حسابات مزورة وقللت قيمتها بمبلغ ترليون دولار أو نحوه – يمكن لحزب الأغلبية أن يبدأ المفاوضات بإلحاح على تلبية نسبة 100% من مطالبه، ثم يتراجع بنسبة 10%، وبعدئذ يتهم أي عضو من حزب الأقلية

يتمتع عن دعم وتأييد هذه «التسوية والتنازل» بأنه «معرقل» أما فيما يتعلق بحزب الأقلية في هذه الظروف، فإن «الاتفاق الحزبي» يعني التعرض بشكل مزمن للضغوط والإجبار والإكراه، مع أن بعض الأعضاء ربما يحظون بمكاسب سياسية معينة عبر مساندة الأغلبية واكتساب سمعة «الاعتدال» و«الوسطية»

ليس من المفاجئ وجود ناشطين يلحون بإصرار على وقوف الأعضاء الديمقراطيين بثبات في مواجهة أي مبادرة جمهورية هذه الأيام حتى تلك التي تشمل بعض المزايا — كمبدأ وقاعدة. ومن العدل القول إن هؤلاء لم يصلوا قط إلى أي منصب عام رفيع كديمقراطيين في ولاية يهيمن عليها الجمهوريون، ولم تستهدهم الدعاية التلفزيونية السلبية التي تكلف عدة ملايين من الدولارات. وما يفهمه كل سيناتور هو أنه في حين يسهل جعل التصويت على تشريع معقد يبدو شريرا وفاسدا في دعاية تلفزيونية تمتد ثلاثين ثانية، إلا أن من الصعوبة بمكان شرح الحكمة الكامنة وراء التصويت ذاته في أقل من عشرين دقيقة. وما يعرفه كل سيناتور أيضا أنه خلال مسار فصل تشريعي واحد، عليه أن يدلي بصوته آلاف المرات. وعليه تقديم عدد كبير من التفسيرات المحتملة وقت الانتخابات.

ربما تجسد أكبر جزء من حظي السعيد خلال حملتي الانتخابية للوصول إلى الكونغرس في عدم استهدافي بالدعاية التلفزيونية السلبية. ولهذا علاقة وثيقة بالظروف الغريبة للسباق الذي خضته، لا بغياب الموضوعات التي تصلح كذريعة لها جمتي. فعلى الرغم من كل شيء، قضيت في مجلس شيوخ الولاية سبع سنين قبل الترشح إلى الكونغرس، وبقيت في الأقلية ستا من هذه السنوات السبع، وأدليت بألاف من الأصوات التي كانت صعبة أحيانا. وك ممارسة معيارية هذه الأيام، أعدت اللجنة الوطنية الجمهورية المختصة بمجلس الشيوخ ملفا سميكا من الأبحاث والدراسات المعارضة لي قبل حتى أن أترشح، وأمضى فريقتي البحثي ساعات طويلة يدرس ويمحص سجلي في مسعى منه لتوقع الدعايات السلبية التي قد يطلقها الجمهوريون ضدي.

لم يجد الكثير، لكنه عثر على ما يكفي لما يحتاجونه - عشرة أو نحوها من الأصوات التي أدليت بها ويمكن إذا ما انتزعت من السياق أن تبدو مفزعة فعلا. وحين اختبرها

مستشاري الإعلامى، ديفيد اكسيلرود، في استطلاع للرأى، تراجع معدل التأييد عشر نقاط على الفور. هنالك مشروع قانون جنائى قصد منه اتخاذ إجراءات صارمة بحق ترويج المخدرات في المدارس لكن صياغة مسودته كانت هزيلة إلى حد أننى استنتجت أنه غير فعال وغير دستوري - «أوباما صوت لصالح إضعاف العقوبات الجزائية على عصابات الشوارع العنيفة التي تروج المخدرات في المدارس»، حسب وصف الاستطلاع. هنالك أيضا مشروع قانون قدم برعاية الناشطين المناهضين للإجهاض وبدا في الظاهر معقولا إلى حد كاف - حيث أجاز الإجراءات التي تنقذ حياة الخدج (لم يذكر مشروع القانون أن هذه الإجراءات قانونية أصلا) - لكن وسع «حالة الفرد الإنسانية» لتشمل الأجنة التي لم تكتمل بعد، ومن ثم عكس قرار «رو ضد ويد»\*؛ في الاستطلاع، قمت كما قيل «بالتصويت لحرمان الأطفال الذين يولدون أحياء من المعالجة التي تنقذ حياتهم» وبعد مراجعة القائمة، عثرت على زعم يقول إننى حين كنت عضوا في مجلس شيوخ الولاية عارضت مشروع قرار «لحماية أطفالنا من الانتهاك الجنسى»

قلت وأنا أخطف الصفحة من يد ديفيد: «رويدك. لقد ضغطت صدفة على الزر الخطأ عند التصويت على مشروع القانون هذا. كنت أنوي التصويت بنعم، وصححت الخطأ على الفور في السجل الرسمى»

ابتسم ديفيد وقال: «لا أظن أن هذا الجزء من السجل الرسمى سيظهر في الإعلان الدعائى الجمهورى» ثم استرد بلطف الصفحة من يدي، وأضاف وهو يربت كتفى: «على أي حال لا تكتئب. أنا متيقن أن ذلك سيساعدك في مسألة التصويت على الانتهاك الجنسى»

أساءل أحيانا ما الذي كان سيحدث لو عرضت تلك الدعايات فعلا. لا من ناحية تأثيرها في فوزي أو خسارتي - بحلول الوقت الذي انتهت فيه الانتخابات التمهيدية كنت أسبق المنافس الجمهورى بعشرين نقطة - بل من ناحية رأى الناخبين بي، وكم ستقل وتتقلص المشاعر الصادقة والنيات الحسنة عند دخولي إلى مجلس الشيوخ.

\* قرار مثير للجدل أصدرته المحكمة الأمريكية العليا عام 1973، قضى بأن المرأة، وفقا للحق في الخصوصية، تمتلك حقا غير مقيد في الإجهاض خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل. لقي القرار قبولا واسعا من القوى المؤيدة للإجهاض ورفضاً عنيدا من الحركات المناهضة للإجهاض. (م)

فهكذا دخل معظم زملائي، جمهوريين وديمقراطيين، مجلس الشيوخ، حيث ضخمت أخطاؤهم، وحرقت كلماتهم، ووضعت دوافعهم موضع المساءلة والتشكيك. لقد تعمدوا في تلك النار؛ والشبح يطاردهم كلما صوتوا على قانون أو قرار، أو أصدرنا بياننا صحفيا، أو أدلوا بتصريح، شبح الخوف لا من خسارة سباق سياسي فقط، بل من خسارة تأييد وتعاطف أولئك الذين أرسلوهم إلى واشنطن - كل أولئك الذين قالوا لهم يوما ما: «لدينا أمل كبير بكم. أرجوكم لا تخذلونا»

بالطبع، هنالك طرق تقنية في ديمقراطيتنا ربما تخفف شدة هذا الضغط على السياسيين، تغييرات بنوية تقوي وتعزز الرابطة بين الناخبين وممثلهم. توزيع المناطق على أساس غير حزبي، والتسجيل في اليوم ذاته، والانتخابات في عطلة نهاية الأسبوع، تزيد جميعا تنافسية السباقات وتحفز مزيدا من المشاركة من جانب الناخبين - وكلما زاد انتباههم واهتمامهم، زادت مكافأة الاستقامة والنزاهة والأمانة. إن التمويل العام للحملات الانتخابية أو تخصيص وقت مجاني لها في التلفزيون والإذاعة يمكن أن يقلص إلى حد بعيد الاستجداء الملح للمال وتأثير المصالح الخاصة. التغييرات في القواعد والأنظمة في مجلسي النواب والشيوخ قادرة على تمكين الأعضاء المشرعين في الأقلية، وزيادة الشفافية في العملية، وتشجيع مزيد من التقارير الفاحصة المتعمقة.

لكن يتعذر حدوث أي من هذه التغييرات من تلقاء نفسها. إذ يتطلب كل منها تغييرا في الموقف والرأي لدى أولئك القابعين في السلطة. وأن يتحدى السياسيون النظام القائم؛ ويخففوا تشبثهم بالمنصب؛ ويكافحوا مع أصدقائهم وأعدائهم دفاعا عن الأفكار النظرية المجردة التي يبدو أن عامة الناس لا يهتمون بها كثيرا. يتطلب أيضا استعدادا للمخاطرة بما يملكونه ويتمتعون به الآن.

وهكذا نعود في النهاية إلى تلك السجية التي سعى جون كنيدي إلى تحديدها وتعريفها في وقت مبكر من حياته السياسية وهو في طور النقاهاة بعد العملية الجراحية التي أجراها، واعيا ببطولته في الحرب لكن مفكرا بالتحديات المبهمة التي تنتظره - سجية الشجاعة. فكلما طالت مدة بقائك في معترك السياسة يجب أن يسهل عليك التمكن من هذه الشجاعة، لأن التحرر يأتي حتما من إدراك حقيقة أنك لا بد أن

تغضب بعض الناس مهما فعلت، وأن الهجمات السياسية ستشن عليك مهما كنت حذرا في التصويت، وأن الحكم الحصيف المتروي قد يعد جبنا وتعد الشجاعة نفسها خطة أنانية محسوبة للحصول على المكاسب والمغانم. وجدت راحة البال في حقيقة أنني كلما طال عهدي بالسياسة تقلصت أهمية الشهرة في نظري، وأن السعي إلى السلطة والرتبة والشهرة يبدو وكأنه يفضح فقرا في الطموح، وأنتي مسؤول أمام ضميري ونظراته المحدقة.

وأمام الناخبين أيضا. فبعد لقاء مع الأهالي المحليين في غودفري، أتى إلي عجز وعبر عن غضبه على عدم دعوتي حتى الآن إلى الانسحاب الكامل من العراق، على الرغم من معارضتي للحرب. تبادلنا نقاشا وجيزا وممتعا، عبرت فيه عن قلقي من أن انسحابا متعجلا من العراق سوف يؤدي إلى نشوب حرب أهلية طاحنة في البلد مع احتمال امتداد الصراع ليشمل الشرق الأوسط برمته. في نهاية حديثنا صافحني وقال:

«مازلت أعتقد أنك مخطئ. لكن يبدو على الأقل أنك فكرت في الأمر. كنت ستخيّب ظني لو وافقتني الرأي على طول الخط».

قلت وهو يبتعد: «شكرا لك» وتذكرت عبارة قالها القاضي لويس برانديز ذات مرة: أهم منصب في الديمقراطية هو منصب المواطن.

